TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/AHM.1/3
18 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار
مع توجيه اهتمام خاص إلى البُعد الإنمائي
جنيف، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

تقرير اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار مع توجيه اهتمام خاص إلى البُعد الإنمائي

المنعقد في قصر الأمم، جنيف،
في يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

(A) GE.06-52578 230107 240107

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
الأول -	موجز مقدَّم من الرئيسة	٣
الثاني -	المسائل التنظيمية	٧
مرفق		
الحضور		٨

الفصل الأول

موجز مقدَّم من الرئيسة

١- ناقش اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار مع توجيه اهتمام خاص إلى البُعد الإنمائي، وفقاً لجدول عمله، مسألة الدعوة إلى الأخذ بالسياسات المتعلقة بمجال الاستثمار. وتناول الجهود التي تبذلها البلدان، وذلك غالباً من خلال وكالات تشجيع الاستثمار، لحفز تغيير السياسة العامة من أجل تحسين البيئة الاستثمارية واجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل يتسق مع الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية.

٢- وحدد الاجتماع المبادئ والوسائل وأفضل الممارسات المتعلقة بفعالية الدعوة إلى الأخذ بهذه السياسات، وذلك على أساس الخبرة الفردية والتجارب الوطنية المشتركة. كما استفاد من الدروس المستخلصة من برامج الأونكتاد، ولا سيما برامج التدريب المتعلقة بالدعوة إلى الأخذ بهذه السياسات، وبرامج منظمات دولية أخرى.

٣- وتناولت الرئيسة أهمية الاجتماع ودعت الخبراء إلى تقاسم الخبرات الوطنية. كما دعت الأونكتاد إلى أن يتقاسم مع وكالات تشجيع الاستثمار الخبرات التي اكتسبها من برامجه التدريبية في مجال الدعوة إلى الأخذ بهذه السياسات ومن أنشطة التعاون التقني.

٤- وأكد الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباشاي بانيتشباكدي، في خطابه الترحيبي، المكانة الفريدة التي تتمتع بها وكالات تشجيع الاستثمار بوصفها جسراً يربط بين القطاعين الخاص والعام، وأشار إلى أن هذه الوكالات بحاجة إلى الموازنة بين القطاعين العام والخاص في عملها المتعلق بالدعوة إلى الأخذ بسياسات الاستثمار.

٥- وعند تقديم مذكرة قضايا الأونكتاد بشأن الدعوة لسياسات تشجيع الاستثمار، أبرز رئيس قسم تعزيز الاستثمار العديد من المسائل التي قد يود اجتماع الخبراء تناولها، بما في ذلك: كيف يمكن لوكالات تشجيع الاستثمار أن تكون بمثابة جسر يربط بين مصالح القطاعين العام والخاص في إطار عمل الدعوة لسياسات الاستثمار؟ وما هي الممارسات الفعالة التي تنتهجها وكالات تشجيع الاستثمار لتحديد أفضليات السياسة العامة الترويج لها؟ وكيف يتسنى لوكالات تشجيع الاستثمار في البلدان الأفقر، التي تكون فيها الدعوة إلى الأخذ بهذه السياسات جوهرية، أن تجد الموارد الضرورية لإنجاز هذا العمل؟

٦- وتناولت الرئيسة التنفيذية لمركز التجارة الدولية والرئيسة السابقة لمؤسسة تشجيع الاستثمار والتصدير في جامايكا في خطابها الرئيسي خبراتها السابقة في المؤسسة وعملها الحالي في مركز التجارة الدولية. وأشارت إلى أهمية وضع أسس لمقارنة عمليات الشركات وبيئة الأعمال التجارية بالنسبة للجهات المتنافسة بغية إقناع واضعي السياسات. وأوضحت أن المحافل العامة والخاصة، مثل المجلس المعني بالقدرة على المنافسة في جامايكا، كانت من الوسائل التي استُخدمت في سبيل الإقناع. وشرحت الوسائل المستخدمة في جامايكا لإحداث التغيير والتحديات الماثلة أمام القدرة على المنافسة. وفيما يتعلق بعمليات وكالات تشجيع الاستثمار، قالت إن الأدوات التي طورتها المنظمات الدولية، مثل خارطة الاستثمار التي وضعها مركز التجارة الدولية، قد تساعد وكالات تشجيع الاستثمار على تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر والبيانات المتعلقة بالتجارة بطريقة فعالة من حيث التكلفة. واختتمت قائلة إن

نجاح المصدرين يوجه رسالة جيدة للمستثمرين المحتملين وأن تشجيع التجارة والاستثمار في البلدان النامية يمكن أن يتحقق بفعالية تحت مظلة واحدة نظراً لأوجه التآزر الملازمة لهما.

٧- وفي نفس السياق، أكد خبراء آخرون أن عمل الدعوة لسياسات الاستثمار يمكن أن ينجح إذا استند إلى استراتيجيات شاملة في الأمد الطويل تتضمن العديد من التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتشارك في وضعها وتنفيذها جهات صاحبة مصلحة من القطاعين العام والخاص. ولا ينبغي أن تتأثر الأهداف طويلة الأمد في هذه الاستراتيجيات بالتغيرات السياسية. ولوحظ أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تلعب دوراً في تخطيط التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز عوامل القدرة على المنافسة وتحسين بيئة الأعمال التجارية والإطار المؤسسي.

٨- وفي نفس الوقت، أشار الخبراء إلى حاجة الأعمال التجارية إلى تغير سريع يؤدي إلى نتائج ملموسة، غير أن عملية إيجاد بيئة مؤاتية للأعمال التجارية قد تستغرق وقتاً طويلاً، مثل تحسين الهياكل الأساسية، والتعليم، ووضع التشريعات، وحماية حقوق وكالات تشجيع الاستثمار، وإنفاذ القوانين، ووضع قوانين التوظيف، ومنع ومكافحة الفساد، وتحسين النظام الضريبي، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، والمنافسة التزيهة، وتكافؤ الفرص والشفافية، وخفض عمليات الإفلاس والعوائق التي تعترض الأعمال التجارية، وما إلى ذلك.

٩- وذُكر أن المستثمرين الجدد بحاجة إلى قنوات اتصالات فعالة لطلب الحصول على المساعدة، والإعراب عن شواغلهم وتقديم التوصيات بشأن تحسين بيئة الأعمال التجارية. وقد يؤدي التعاون مع مستثمرين آخرين في إطار مجموعة الأعمال الوطنية أو القطاعية إلى زيادة فرص نجاح إسماع الآراء. وارتُئي أن نهج "فرِّق تسد" ليس هو النهج الفعال للحوار في إطار القطاع الخاص. وقد تساعد الهياكل جيدة التصميم على إقامة حوار مثمر مع القطاع الخاص، ولا سيما مع المستثمرين الأجانب. وفي هذا الصدد، جرت مناقشة تتعلق بمحفل الأعمال الفييتنامي بوصفه مثالاً لهيكل يؤدي إلى تيسير التعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة بغية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين بيئة الاستثمار، مع قيام وكالات تشجيع الاستثمار الوطنية بلعب دور نشط على وجه الخصوص. وأُشير إلى المساعدة على إيجاد الروابط في مجال الأعمال التجارية على أنها امتداد طبيعي لمهمة وكالة تشجيع الاستثمار المتمثلة في توفير خدمات ما بعد البيع للمستثمرين الأجانب الجدد.

١٠- واتفق الخبراء على أن المجتمع المدني يمكن أن يضطلع بدور هام في عمل الدعوة لسياسات الاستثمار. ولوحظ أن عدداً من عوامل بيئة الاستثمار تتسم بحساسية خاصة بالنسبة للمجتمع المدني، بما في ذلك الموثوقية، والشفافية، والنظام التنظيمي المؤاتي، والسياسة المناهضة للفساد، ومراعاة المعايير القياسية المتعلقة بالعمالة، وامتثال المستثمرين للمعايير البيئية، والاهتمام بالنازحين وبالمناطق الضعيفة بيئياً.

١١- ومع ذلك، يتوفر لوكالات تشجيع الاستثمار الكثير من أدوات الدعوة لسياسات الاستثمار، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمستثمرين، وخدمات ما بعد الإفراج، ومحفل القطاع العام والخاص ومجالس المستثمرين الأجانب. وأكد العديد من المتكلمين أهمية العمل الذي قامت به منظمات دولية لتقييم بيئة الاستثمار. وفي هذا السياق، تم التطرق لاستعراض الأونكتاد لسياسات الاستثمار ومشروع البنك الدولي المتعلق بالدخول في الأعمال التجارية لأغراض وضع المعايير. أما نظام الأونكتاد المتعلق بالأنظمة الإلكترونية (أحد مكونات بوابة

الاستثمار)، وهو من أدوات الحكومة الإلكترونية التي تعرض بطريقة إلكترونية الإجراءات الوطنية المتعلقة بالاستثمار، وقد وجد استحساناً بوصفة أداة من أدوات الشفافية والإدارة الرشيدة. ويوفر هذا النظام أداة مفيدة لتبادل أفضل الممارسات على المستوى الدولي ولمساندة الجهود التي تبذلها وكالات تشجيع الاستثمار من أجل الدعوة لإيجاد إجراءات أكثر تبسيطاً وكفاءة. كما حظيت عملية الدعوة لسياسات الاستثمار بالكثير من الاهتمام، لا سيما أهمية تحديد وترتيب الاحتياجات، وتطوير خطة عمل لحل المشاكل، ووضع معايير لقياس النتائج.

١٢- وقام عدد من الخبراء بتقديم اقتراحات تشمل ما يلي:

- إن نجاح وكالة تشجيع الاستثمار في مجال الدعوة لسياسات الاستثمار يستوجب أن تتوفر لها الموارد المناسبة والشرعية الممنوحة بموجب ولاية واضحة واعتراف الحكومة بقيمة الدعوة لسياسات الاستثمار. ومن البدائل الهيكلية المثيرة للانتباه التي نجحت في بعض البلدان، جعل وكالة تشجيع الاستثمار شبه حكومية لكي تكون قريبة من الحكومة والقطاع الخاص على السواء من دون أن تكون أقرب لأحدهما من الآخر، والمحافظة على صفة الكيان الحكومي لوكالة تشجيع الاستثمار بغية توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات والأقاليم ذات الأولوية بالنسبة للحكومة. ويكمن التحدي الرئيسي لوكالات تشجيع الاستثمار في تحقيق التوازن بين مسائل متنوعة - تمتد من الضرائب والهياكل الأساسية وصولاً إلى العمالة والبيئة - فضلاً عن التكيف في بيئة سريعة التغيُر.

- إن استراتيجيات القطاع الخاص/العام طويلة الأمد تعزز القدرة التنافسية لبلد ما، ولا يؤدي ذلك بالمقابل إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل أيضاً إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى المحلي؛ وقد ساعد ذلك بلا شك على زيادة مستوى الاستجابة لجهود وكالات تشجيع الاستثمار في مجال الدعوة لسياسات الاستثمار.

- لا توجد مصفوفة شاملة لتنظيم وكالة تشجيع الاستثمار لكي تقوم بالدعوة بفعالية لسياسات الاستثمار. ويعتمد ذلك بالأحرى على مجال خدمة وكالة تشجيع الاستثمار والولايات الممنوحة لها ومواردها وأهدافها والعقبات المحددة التي تواجهها، فضلاً عن اعتماد ذلك على الإطار المؤسسي والعملية السياسية وتوقعات الجهات صاحبة المصلحة والمستثمرين. وتمت مناقشة موضوع ديوان أمين مظالم الاستثمار في جمهورية كوريا، وهو من فروع وكالة تشجيع الاستثمار في هذا البلد، كمثال يوضح نجاح وكالة تشجيع الاستثمار في تنظيم نفسها من أجل الدعوة بفعالية لسياسات الاستثمار.

- هناك العديد من العقبات على المستوى الوطني التي يجب على بلد ما تجاوزها لكي يحقق الفائدة التامة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبإمكان الدعوة لسياسات الاستثمار أن تساهم في التغلب على هذه العقبات. وتشمل هذه العقبات عدم ملاءمة القدرة على استيعاب الاستثمار الأجنبي

المباشر، والافتقار إلى التنسيق بين تشجيع التصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وافتقار الحكومة إلى توافق السياسات العامة، وضعف أو عدم اتساق القيادة السياسية.

- قد تكون الدعوة لسياسات الاستثمار من الأدوات الفعالة لتحسين إدارة تشجيع الاستثمار.

- تكون الدعوة لسياسات الاستثمار أكثر فعالية عندما توجّه إلى الحكومة رسالة متسقة، وعندما تكون هذه الرسالة قادمة من اتجاهات متعددة، لا سيما بالتعاون مع الشركاء، وعندما تُرسل بصورة متكررة.

- وكالات تشجيع الاستثمار الأقرب إلى أعلى المستويات الحكومية قد تجد أن هذا القرب يمثل سلاحاً ذا حدين، فهو يمنحها مستوى عالياً من النفوذ لكنه يقلل في نفس الوقت من إدراكها لمصالح أصحاب المصلحة الآخرين. وبصرف النظر عن شكل وكالة تشجيع الاستثمار، فإن قربها من الحكومة سيقيّم وفقاً لمدى إضفاء المشروعية على دورها في مجال الدعوة لسياسات الاستثمار واعتراف جميع الجهات صاحبة المصلحة بفعاليتها.

١٣- وتم التقدم بعدد من التوصيات المتعلقة بمتابعة عمل وكالات تشجيع الاستثمار والشركاء الدوليين مثل الأونكتاد:

- ينبغي تنظيم حلقات عمل لتدريب وكالات تشجيع الاستثمار على وضع وتنفيذ وتقييم مجموعة كاملة من أدوات الدعوة لسياسات الاستثمار. ويمكن تنظيمها على المستوى دون الوطني أو الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

- ينبغي لوكالات تشجيع الاستثمار أن تطلب من الشركاء، مثل الأونكتاد، والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة لمجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المساعدة على تطوير أدوات محددة للدعوة لسياسات الاستثمار، بما في ذلك محافل الأعمال التجارية والشراكات من القطاعين العام والخاص بشكل عام.

- ينبغي استعراض سياسة الاستثمار ثم استعراض خطط عمل الدعوة لسياسات الاستثمار والتنفيذ.

- ينبغي اعتماد بوابة الاستثمار والأدوات الأخرى المتعلقة بالدعوة لسياسات الاستثمار.

- ينبغي لوكالات تشجيع الاستثمار التعاون مع منظمات البحوث، مثل الأونكتاد والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بغية دراسة مسائل السياسات العامة ذات الأهمية بالنسبة لها.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف – انعقاد اجتماع الخبراء

١٤- افتتح السيد خليل حمداني، مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، اجتماع الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار مع توجيه اهتمام خاص إلى البُعد الإنمائي.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

١٥- انتخب اجتماع الخبراء في جلسته الافتتاحية أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيسة: السيدة ماغي كيغوزي، المديرة التنفيذية، الهيئة الأوغندية للاستثمار

نائب الرئيسة والمقرر: السيد إيمانويل هيس، مدير خدمات دعم الاستثمار، وكالة تشجيع الاستثمار في كوستاريكا.

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١٦- في الجلسة ذاتها أقر اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/AHM.1/1. وتبعاً لذلك كان جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال

٣- الدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار مع توجيه اهتمام خاص إلى البعد الإنمائي

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

دال – الوثائق

١٧- للنظر في هذا البند الموضوعي من جدول الأعمال، كانت مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد معروضة على اجتماع الخبراء المخصص وعنوانها "الدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار" (TD/B/COM.2/AHM.1/2).

هاء – اعتماد تقرير الاجتماع

١٨- أذن اجتماع الخبراء للمقرر، في جلسته الختامية، بإعداد التقرير النهائي للاجتماع، تحت سلطة الرئيسة.

مرفق

الحضور[1]

١- حضر الاجتماع خبراء من الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
بروني دار السلام
بنغلاديش
تايلند
ترينيداد وتوباغو
تيمور - ليشتي
الجزائر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
رواندا
رومانيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال
الصين
الفلبين
كوبا
كينيا
ليتوانيا
ليسوتو
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
هايتي
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليمن

---

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/AHM.1/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الأفريقي

مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعيين

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا

جامعة الدول العربية

أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ

مركز الجنوب

٣- وكانت وكالتا الأمم المتحدة التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مركز التجارة الدولية

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

منظمة التجارة العالمية

٥- وحضرت المنظمات غير الحكومية التالية الاجتماع:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة

المهندسون العالميون

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الرابطة العالمية لمناطق التجهيز الاقتصادية

الفئة الخاصة

الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار

٦- وحضر الاجتماع المتخصصون التالية أسماؤهم:

السيدة فاليري انغمار، المديرة الإقليمية، جنوب شرق آسيا، المنظمة السويسرية لتيسير الاستثمار

السيد آهن شوونغ يونغ، أمين المظالم المعني بالاستثمار، الوكالة الكورية لتشجيع الاستثمار

السيد ريكاردو مارتينيز، المدير التنفيذي، لجنة التنمية الصناعية في ميكسيكالي ومدير الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في أمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ

السيد جاك فيرير، المدير التنفيذي السابق، تركيا وآسيا الوسطى، شركة يونيليفر

السيد نيتيا ناندا، محلل السياسات العامة، جمعية وحدة وثقة المستهلكين

السيد فابريس هاتم، الرئيس، مدير مركز دراسات الاستثمار الدولي، وكالة الحث على الاستثمار في فرنسا

السيدة ماغي كيغوزي، المديرة التنفيذية، الهيئة الأوغندية للاستثمار

السيد شوونغ يونغ آهن، أمين المظالم المعني بالاستثمار، الوكالة الكورية لتشجيع الاستثمار

السيد إيمانويل هيس، المدير العام، مجلس الاستثمار في كوستاريكا

السيد لاكشمان واتاوالا، الرئيس والمدير العام، مجلس الاستثمار في سري لانكا

السيد هيرون غوربورون، المدير، تيسير الاستثمار، هيئة الاستثمار في موريشيوس (InvestMauritius)

السيد ديكلان ميرفي، المدير السابق، ميثاق الاستثمار الخاص لجنوب شرق أوروبا، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مستشار، برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيدة مارغو توماس، المنسقة الإقليمية لبرنامج جنوب شرق أوروبا، الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار الأجنبي.

- - - - -